

ملف

الشرطة المصرية: «في خدمة الشعب»؟



في ميدان التحرير

إصلاح جهاز الشرطة كان ولا يزال أحد أهم مطالب الثورة المصرية. ففي ظل حالة الطوارئ التي استمر العمل بها طوال سنوات حكم مبارك، قبل أن يعلن المجلس العسكري انتهاءها في أيار/ مايو ٢٠١٢، كانت تحدث انتهاكات جسيمة ومنهجية، ولم تقتصر على معارضي النظام أو النشطاء السياسيين، بل شملت كذلك المواطنين العاديين.

وهي تمثل في التوقيف والاحتجاز تعسفاً، والتعذيب الذي أدى في حالات كثيرة إلى الموت، والإيذاء المعنوي إلى جانب البدني داخل أقسام الشرطة وغيرها من أماكن الاحتجاز. فقمع المظاهرين السلميين أدى إلى وقوع أكثر من ٦٤٠ ضحية وجرح ما يزيد على ٦٠٠٠ شخص.

طلاء الجدران وتغيير الشعار

بعد الثورة، أعيد ترسيم أقسام الشرطة التي تعرضت للهجوم والإحراق. أعيد طلاؤها وأعيد شعار «الشرطة في خدمة الشعب» بعد أن كان قد تغير في عهد الوزير الأسبق حبيب العادلي إلى «الشرطة والشعب في خدمة الوطن». وأُنشأت وزارة الداخلية صفحةً على موقع فيسبوك كتبت أنها تهديها إلى «أبناء مصر الشرفاء مفجري ثورة يناير وإلى شهدائها الأبرار من الشعب والشرطة.. كلّ جهاز مباحث أمن الدولة وأنشئ بدلا منه جهاز الأمن الوطني، وسط مخاوف من أن يكون دور هذا الجهاز الجديد يماثل دور الجهاز القديم مع تغيير التسميات. وأجريت تغييرات داخل الجهاز شملت إنهاء خدمة عدد من الضباط من أصحاب الرتب العليا، وحركة تنقلت على مستوى المحافظات المختلفة، واستُحدثت قطعا عن جديان بوزارة الداخلية، أحدهما لحقوق الإنسان والأخر للتواصل الاجتماعي. ولكنها إجراءات تبدو شكلية، هدفها تهدئة الرأي العام، وليس تحقيق الإصلاح الحقيقي الذي طمح إليه المصريون.

Remake!

وبعيدا عن التصريحات المستمرة من جانب قيادات الداخلية، التي تؤكد أن عقيدة الشرطة قد تغيرت «تماما» بعد الثورة، وأن الشرطة باتت ملتزمة باحترام حقوق الإنسان، فقد جاء الأداء على الأرض مخيبا. فمضة انفلات أمني يعانیه الشارع المصري، وانتشار لحوادث البلطجة على أنوعها، بما فيها أشدها، إلى جانب ذلك استمرت الانتهاكات من قبل الشرطة على مدار عامين من

الثورة وشملت - بحسب تقارير حقوقية - التعذيب في أماكن الاحتجاز واستعمال العنف البدني والنفسي ضد المحتجزين، ما أدى في بعض الحالات إلى الوفاة (هل سبق أن قرأتم الجملة هذه أعلاه؟ هذا ليس خطأ طباعيا!!). شملت الانتهاكات مدامنة الشرطة لأحياء سكنية، كانت تنهش أحيانا باعتقالات وتعذيب، يمارس في الشارع نفسه (لايسا) أو داخل أقسام الشرطة، أدت هي الأخرى إلى إصابات جسدية والموت أحيانا. ووقع اختطاف لثلاثة وتعذيبهم، وفض للاعتصامات والاحتجاجات بالقوة، وقد أكد عدد من المواطنين أنهم تعرضوا للاحتجاز والتعذيب والعاملة غير الأدمية داخل مسكرات الأمن المركزي، وكان بينهم أطفال، وهو الأمر الذي نفتته الداخلية كما نفاه المتحدث باسم النيابة العامة.

خمسرة وزراء داخلية في سنتين

نظم أفراد وأمناء الشرطة مؤرخا وفتات احتجاجية في محافظات عدة أمام مديريات الأمن مطالبين بتحسين أوضاعهم الوظيفية، وتسليحهم كي يتمكنوا من مواجهة أي اعتداء، وبالخصوص لشهداء الشرطة، واستجابة لطلبهم، قررت وزارة الداخلية شراء ١٠٠ ألف بندقية، وكان قرار الوزير الحالي بجمع القوات إلا بالعصي والدروع والمياه وقنابل الغاز قد أثار استياء وفضبا في صفوف رجال الشرطة الذين أكدوا أن ذلك يعرض حياتهم للخطر ويحرمهم من حق الدفاع الشرعي عن النفس، وهم يتعرضون للاعتداء بالحجارة وزجاجات المولتوف والخراطوش والرصاص، مما أدى إلى سقوط قتلى في صفوفهم، وتؤكد الوزارة أن قرار التسليح جاء لمواجهة «العناصر الإجرامية» وليس المظاهرين، بينما يستمر سقوط قتلى ومصابين بين هؤلاء، يرسي بعسوليتهم على طرف ثالث مجهول! وتكرر الإشارات إلى احتمال حدوث تغيير وشيك لوزير الداخلية الحالي الذي عُيّن في الرابع من كانون الثاني/ يناير الماضي، وهو خامس وزير لداخلية بعد الثورة

منظمات حقوقية طويلة اللسان

يؤكد تقرير أصدرته إحدى المنظمات الحقوقية «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» بمناسبة مرور عامين على الثورة، أن «تعامل قوات الأمن مع المظاهرات والاضطرابات العامة تراوح بين خيارين: إما القوة المفرطة التي وصلت إلى حد استخدام الأسلحة النارية كالرصاص الحي وخراطوش تجاه مواطنين عزل، مما حدث في

شارع محمد محمود على سبيل المثال في نوفمبر ٢٠١١، والتي نتج عنها طليقا لتصريحات وزارة الصحة وفاة ٤ شخصا على يد رجال الشرطة في اشتباكات استمرت على مدار ٦ أيام، بالإضافة إلى أكثر من ٦٠ إصابة في العيون. وقد استمر النهج نفسه في غير ذلك من أحداث، بينما في حالات أخرى لم تتدخل قوات الأمن إطلاقا لمنع الاشتباكات والاضطرابات العامة، مثلما حدث في أحداث الاتحادية في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ حين قتل ١٠ أشخاص في مواجهات عنيفة أمام القصر الرئاسي بين مؤيدي ومعارضى الرئيس، استمرت أكثر من ١٢ ساعة دون تدخل أمنى يذكر. كما سكنت قوات الأمن الموجودة خلال هذه الأحداث عن حالات احتجاج غير قانوني وتعذيب، قام بها مدنيون تحت مراءى ومسمع رجال الشرطة دون أن تقيض على المعتدين».

تبعات الإفلات من العقاب:

مزيد من القتل

ألغى الحكم بإدانة الرئيس السابق حسنى مبارك وزير داخلية حبيب العادلي في قضية قتل المظاهرين. وهذا يعنى إعادة محاكمتها، كما قضت بذلك محكمة النقض. ويشير تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣) بعنوان «تفشي الإفلات من العقاب: لم تتحقق العدالة لقتلى ثورة ٢٥ يناير حتى الآن»،

إلى أنه رغم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي قامت بها قوات الأمن المصرية في معرض محاولتها سحق الانتفاضة (والتي تمثلت كما يذكر التقرير في استخدام قنابل المسيل للدعوم ومدافع المياه وبنادق الخرطوش والرصاص المطاطي والخذيرة الحية ضد المظاهرين وتعمد عناصر قوات الأمن قيادة عرباتهم المدرعة باتجاه مجموعات المحتجين دهسهم، والاعتداء بالضرب على المحتجين باستخدام الهراوات والعصي والركل...)، لم تجر إدانة أي مسؤول رفيع المستوى أو ضابط كبير في أجهزة الأمن، أو معاقبته بطريقة عادلة لتسببه بشكل مباشر أو غير مباشر بمقتل المحتجين أو إصابتهم، حيث بُرأت عناصر جهاز الأمن وخصوصا كبار الضباط من المسؤولية بداعي نقص الأدلة، أو بعد أن ارتأت المحاكم أمن المتهمين من رجال الشرطة كانوا يمارسون حقهم في الدفاع عن النفس، رغم أن العديد من المحتجين قتلوا في الجادين العامة بعيدا عن المناطق المحيطة بأقسام الشرطة. ويؤكد التقرير أن هذا الإفلات من العقاب أدى إلى مقتل مزيد من المحتجين، سواء خلال فترة حكم المجلس العسكري أو منذ تولى الرئيس مرسي مهام منصبه مع استمرار الإفلات من العقاب أيضا.

الشرطة المصرية: «في خدمة الشعب»؟



(من الانترنت)

توصيات من منظمة العفو الدولية

حثت المنظمة العالبية السلطات المصرية على نشر نتائج وتوصيات لجنة تنصي الحقائق التي شكلها الرئيس مرسي في تموز/ يوليو ٢٠١٢ للخطر في الانتهاكات المرتكبة بحق المحتجين، وتشكيل هيئة مستقلة للتصدي لأوجه النقص التي تواجهها عملية جمع الأدلة من أجل ضمان اكتمال التحقيقات في قتل المحتجين سواء أثناء ثورة ٢٥ يناير أو بعدها، مع ضرورة أن تتمتع تلك الهيئة بصلاحيات الضبط والتفتيش واستدعاء الشهود والمتهمين رسميا، وضمان التعاون الكامل مع التحقيقات لجميع الجهات والأجهزة الرسمية، بما في ذلك وزارتي الداخلية والدفاع. وأوصت بمحاسبة الأفراد الذين يرفضون الإصحاح عن المعلومات، أو يعمدون إلى العبث بالأدلة أو إتلافها، واستحداث نظام محلي يضمن إيقاف عناصر قوات الأمن وغيرهم من المسؤولين عن العمل، وعدم نقلهم إلى مواقع أخرى جديدة تمنح لهم ارتكاب انتهاكات أخرى في حال الاستمناه بارتكابهم أو إصدارهم أوامر بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك بانتظار اكتمال نتائج التحقيقات والإجراءات القضائية، مع ضرورة الإعلان عن الالتزام الصارم بإصلاح أجهزة الأمن والشرطة، وجعل التشريعات النافذة لعملها وأنشطتها أكثر اتساقا مع المعايير الدولية المعتمدة في مجال حقوق الإنسان.

لا حياة لمن تنادي

وكانت المنظمة قد أرسلت في تموز/ يوليو ٢٠١٢ مذكرة مفصلة إلى الرئيس مرسي حثته فيها، من حملة أمور أخرى، على وضع قضية إصلاح الشرطة ومؤسسات الأمن في صدارة جدول أعماله. إلا أنها أكدت لاحقا أن «الرئيس لم يتخذ حتى الآن أية خطوات لإجراء الإصلاحات الكبرى الضرورية لضمان وضع إطار من شأنه أن يحمل الشرطة على العمل بموجب القانون وعدم تكرار انتهاكات الماضي». وتشدد المنظمة على أن «الإصلاح لا يمكن أن يبدأ إلا بتوقف الإرادة السياسية لوقف الانتهاكات والقضاء على التعذيب وضمان ألا يكون أي من أفراد قوات الأمن فوق القانون. فمن دون وجود إرادة سياسية واضحة وقوية لمواجهة التعذيب ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان فإن الإصلاح لن يتجاوز القشور». ومن غير المستبعد أن يجاب على هذا التقرير بأن «الغربيون» يتدخلون هنا في ما لا يعينهم!

منى علّام
كاتبة وصحافية من مصر

السفير العربي

السودان ومصر بحالة «تهديد» بحسب تحذير «منظمة الأغذية والزراعة» للأمم المتحدة (فاو) نتيجة استعداد ملايين حشرات الجراد الصحراوي للهجوم عليهما. والوضع الحالي هو في مستوى «التهديد» وفق «الفاو». ويعد السودان ومصر، البلدان المهددة هي إريتريا وأثيوبيا والسعودية وسلطنة عمان واليمن.

مواقع

شريكة / صديقة

موريتانيا والساحل الأفريقي

في «مركز الصحراء للدراسات والاستشارات»



موريتانيا، الدولة العربية الأفريقية الغارقة في الفقر والصحراء، تحضن حيوية سياسية بين معارضة وموالة تنعكس على الوضع الإعلامي والصحافي في البلاد. إحدى تجليات تلك الحيوية «مركز الصحراء للدراسات والاستشارات». وهو مركز تُشير التغطية الإعلامية لنشاطاته إلى أنه الأبرز في البلاد، وهو في الوقت نفسه مركز دراسات وموقع إخباري يجري تحديث محتواه بوتيرة يومية، مع أخبار قصيرة (زاوية «الأخبار»)، ومقالات سياسية («مقابلات»)، وتغطيات صحافية ومقالات تدرج في زاوية «رأي حر».

يقدم الموقع خدمة مفيدة للمهتمين بأوضاع موريتانيا وشمال أفريقيا، خصوصا مع تزايد الاهتمام بأوضاع الساحل الأفريقي منذ الحرب الجارية في مالي، من خلال زاوية «جديد الواقع» التي تعرض آخر مقالات ودراسات المواقع الموريتانية. إذ تنحصر اهتمامات المركز بالمواد الصحافية الموريتانية والأفريقية. إذ تعرض زاوية «كتاب عرب» أبرز المقالات المنشورة في الصحف العربية، غير المتعلقة بموريتانيا، فضلا عن ترجمة عدد من المقالات المنشورة في الصحافة الأجنبية، خصوصا الفرنسية، حول موريتانيا وشمال أفريقيا.

دراسات «مركز الصحراء» الذي يشطط على موقعي «فايسبوك» و«تويتر» متنوعة، غلبت عليها في الآونة الأخيرة القضايا العائدة إلى الوضع في مالي، وتنقسم دراسات المركز إلى فئتين: الدراسات الخاصة التي يعدها «قسم الدراسات»، وآخرها كان «موريتانيا والقاعدة»، «الحركات السياسية في موريتانيا - حركة الحر نموذجاً». والفئة الأخرى هي ترجمة لدراسات ألمانية وإنكليزية وفرنسية.

كان أول تقرير استراتيجي شامل يعده مركز دراسات موريتاني، بتوقع «مركز الصحراء»، وقد صدر قبل أيام فقط تحت عنوان «قراءات استراتيجية». تضمن التقرير استعراضاً لأجندة العام ٢٠١٣ من خلال ثلاث توجهات هي: الحرب في مالي، والجهة الداخلية، وملف الانتخابات. وتوقع المركز في تقريره أن يكون العقد الجديد «عقد اشتباك النزوع المغاربية والأفريقية مع فرنسا والقوى الأوروبية»، مستشرفاً «احتمال قبول الأطراف السياسية الموريتانية الدخول في حوار وتقديم تنازلات متبادلة بعد أن استنفدت اللعبة السجالية جاذبيتها وابت كل شيء فيها مكرراً». ورجح المركز أن يشهد العام الحالي (٢٠١٣) انتخاباتاً تشريعية وبلدية، إضافة إلى مشاكل تشوب الانتخابات الرئاسية التي ستعظم عام ٢٠١٤.

أما في النشاط الخيري للموقع، فيصدر عن «مركز الصحراء» نشرة «موريتانيا هذا المساء»، وهي تتضمن خلاصة يومية لما يشتر على الوضع الموريتاني والإقليمي الأفريقي. وتصدر الخلاصة الأسبوعية لكل ما ينشر عن موريتانيا محلا وأقليميا ودوليا، في نشرة «موريتانيا هذا الأسبوع». ويبدو المركز أقرب إلى المعارضة الموريتانية، بدليل الانتقادات الواسعة التي تنضمها معظم التقارير للسياسة الرسمية الموريتانية، الداخلية منها والديبلوماسية. كما أن هذا القرب إلى المعارضة يظهر من خلال إعلانات المهرجانات المعارضة، الموضوعة على صدر الصفحة الرئيسية للمركز على الانترنت.

http://esshraa.net/

فكرة

«سأرقص رغم كل شيء»

البحث عن مكان للفرح في الشوارع العربية لم يكن سهلا في أي يوم، وقد تفاقمت هذه الحالة. فمنذ بدأت الثورات والاعتادات مشغولة بإحصاء أرقام الموتى والجرحى والأكسوزالاتتهم. ومدح لحظات الزهرة. عند تنحّي «الحكام»، حملت طاقة إيجابية وسعادة. مع انقضاء الوقت، عاد الجميع إلى توضعهم السابق: لا توقّف لسيرة النضال، مازلنا في البداية. لهذا أخذت السياسة من درب كل شيء. وكان الفنّ والرقص والإبداع هي المتضررة. لكن إصرار الفئات الشبابية على الاستمرار أحدث دمجاً جادا بين الفنّ والسياسة. ليزدهر عالم الجغرافيتي وموسيقى الراب والصور الفوتوغرافية والأفلام القصيرة، وثائقية وروائية... جند الشباب طاقاتهم لإبصال الصوت. سابقا، تكفّلت الأنظمة السبتية بنقتهم. اليوم تتكفل الأنظمة الأمنية والدينية في ابتداع المبررات لمنعهم من الحرية. المثال هو مصر، حيث سعي أمني مستمر لحو أغلب ما يُرسم على الجدران. جاء الرّد على شاكلة «إحنا منرسو و أت أمحي يا رئيس». أخذت اللعبة بالتعدّد: فجأة يظهر الرسم، فجأة يتمّ طلاؤه بلون أبيض أو أسود. محو أثر أي سخرية أو مطالبة بالتغيير ههنة رسمية. ولكن الرسم يعود. وهكذا.

لتونس قصّة أخرى. في الأيام الأخيرة. خرج الشباب إلى الشارع راقصين. ملعين بدء مرحلة «انتعاق الجسد وحرّيته الكاملة». التقت مجموعة شبابية واختارت الرقص الحر والفجائي في الشارع. وصلت أحوال بلدهم إلى نقطة مسدودة، وغلبتهم رغبتهم بالانتقال بها إلى ضفة أكثر تحرراً. لهذا، ودون إذن من أحد، تقزّر الانفلاش في الطرقات. عنوان المبادرة: «سأرقص رغم كل شيء». أصحاب المبادرة، أي الشباب الآتون من خلفيّات تخصصية مختلفة، من الإخراج السينمائي والمسرح والرقص، قرروا إسقاط أجسادهم بشكل فجائي على المازة في الشوارع. في الفيديو المعروض على يوتيوب، تحط شاشة في سوق بيع ببساطات الخضار والمأكهة، وتبدأ رقصها «الحداثي». لم تتمكّن سريعا من خلق «جمهور» مرافق لحركتها، لكن نجاحها بدا من خلال «الوشوشة» التي سرقت المارة عن غاية التسوّق الأساسية. في نقطة أخرى، يتمايل زميلها بحركات سريعة، هذا يسومونه street dance أو «هيب هوب». يُحاول بعض «كبار السن» مجارته، لكنهم يعلنون ضاحكين عن عجزهم. فعلا، الشباب أصحاب الفكرة، لا يوقعون أكثر من تمكين هذه «الأجساد من الانعتاق والتعبير عن فرحها أو حزنها بالفنّ».

يمتلئ هؤلاء الشباب طاقة. تراهم يتمايلون في الشارع دون الأكثرات بردات الفعل أو حالة الذهول للمارة. ولكن كلا من الشارع والوقت يبدو أجمل. ثورتهم هي التي مكّنتهم من الانطلاق بفترة «سأرقص رغم كل شيء»... رغم كلّ الصعوبات المحيطة. يريد الشباب الحرية والفرح. وهذا معنى الرقص هنا. شعبي وشرقي وغربي وتعبيري وكلاسيكي. يريدون إعادة فتح الباب للفنّ في ظلّ الاحتكار المستمرّ (الخنق) منذ عهد بن علي. وسلطة هذا الأخير كانت قد ألغت تصاريح الراقصين، ما عدا هؤلاء الذين يمتنونهم الرقص في الحفلات والأفراح!

http://www.youtube.com/watch?v=mvuY60eFOgM

زينب ترحيني

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

٢٥٠ ألف سوري فقط من أصل ٧٥٠ ألفاً لا يزالون مقيمين في مدينة دير الزور شرق سوريا، بعدما هُجر نحو نصف مليون من سكان المدينة التي أقفلت جميع مدارسها، قبل أن يفتح متطوعون مدرسة باسم «واحة سلام» تحت الأرض، تعطي دروساً ستة أيام في الأسبوع لحوالي ٥٠ طفلاً يأتون من كل أنحاء المدينة.

الانتفاضات العربية والجمهورية



أمجد رسمي، الأردن

الإخوان في مصر والنهضة في تونس مشروعان ليبراليان جديداً يتبينهما الغرب وصندوق النقد الدولي (مؤقتاً)، على أن يتطورا كالنموذج التركي. هذا ما «باعته» السلطات الجديدة وقطر وتركيا للغرب!

تجري الرياح بما لا...

لكن الظاهر أن المنحى والتطورات تذهب هنا باتجاه ما حصل في أميركا اللاتينية وليس ما حصل في تركيا. إذ أصطدمت الحكومات الميمينية في فنزويلا والبرازيل وبوليفيا وسواها، الخاضعة لصندوق النقد الدولي، بالقوى الشعبية التي أوصلت، لولا وشافيز ومورالس... الخ. والسخرية أن القاعدة الشعبية للانتظمة العربية الجديدة هي المنضرة أصلاً من الليبرالية الجزئية التي نفذتها الأنظمة السابقة. والسلطات الجديدة وصلت بفضل النخبة الشعبية، والفئات الشعبية هي

كان لا بد من إطار قادر على امتصاص النخبة الشعبية ومتابعة المشروع الليبرالي بشكل أعمق وأسرع. وبيدت الفرصة متوفرة في الحكومات الأخوانية التي طرحت نفسها كبديل عن الأنظمة السابقة، غير الديمقراطية، التي لم تتمكن من التخلي عن القطاع العام، وعن دعم المواد الأولية، وهي تقفدي بسلطة العدالة والتنمية التركي الذي اعتبر رفض فئات لخصخصة التعليم كحركات مضادة للديمقراطية!

الخلل الكبير الذي حصل بين الأنظمة وقواعدها التاريخية، نتيجة الحلقة الأولى من «الليبرالية». فهذا النموذج من التنمية أهل الفلاحين وأرباب المدن التي شكلت في السبعينيات من القرن الماضي قاعدة تلك الأنظمة، أي أن الشرح ازداد بين الفئات التي يعتمد عيشها على الداخل والفئات الأخرى التي يعتمد دخلها على الخارج (استيراد - سياحة - وكالات). ولم يكن هذا الشرح الناتج عن «الليبرالية» متساوياً بين كل الدول. فالنظام الجزائري سلك هذا الطريق متأخراً نسبياً، بينما دخلت مصر وتونس «العولة» منذ أكثر من عقدين.

التطور وفق النموذج التركي

ما كانت الأنظمة العربية تستطيع أن تكمل المشوار مع الإبقاء على شكلها السياسي المتضعف، كما لم يكن من الممكن أن يستمر بينوشيه بقمع شعبه في السبعينيات من القرن الفائت على تلك الصورة الوحشية من تصفية الناس جماعياً كما تجميعهم في الابع الرياضية (من بين تدابير أخرى)، أو أن يستمر الجيش التركي في القمع الذي مارسه في التسعينيات. فالسلطات الغربية الداعمة لهذا الاتجاه، أخبطت من وثيرة الانفتاح في بعض الدول، البطيئة والمتردة، ومن حجم الفساد الهائل والعيق في دول أخرى. لذا كان لا بد من إطار جديد قادر معاً على امتصاص النخبة الشعبية ومتابعة المشروع الليبرالي بشكل أعمق وأسرع. وبيدت الفرصة متوفرة في الحكومات الأخوانية التي تلبست بالديمقراطية والليبرالية معاً، وطرحت نفسها كبديل عن الأنظمة السابقة غير الديمقراطية، التي لم تتمكن من التخلي كلياً عن القطاع العام، وعن دعم المواد الأولية الغذائية والنظفية. وهذه الحكومات تنموذجاً تماماً كما موضوع حزب العدالة والتنمية في تركيا. الثورة هي «إسلامية ليبرالية ديمقراطية»، وكل ما هو غير ذلك مضاد للثورة (مثلاً: اعتبرت السلطات التركية رفض فئات واسعة لخصخصة التعليم كحركات مضادة للديمقراطية!). فحزبنا

أنظمة ما قبل الانتفاضات العربية دخلت العولة باكراً، ولو من الباب الضيق وبتفاوت كبير. أنور السادات كان أول من رفع شعار «الانفتاح الاقتصادي»، الذي نادى به «مدرسة شيكاغو» الليبرالية، وكانت التشيلي أول من طبق قواعدها بعد اغتيال ألينده. إلا أن نجاح السادات كان محدوداً جداً بالنسبة لنجاحات التشيلي آنذاك، فهو لم يتمكن من رفع الدعم الحكومي لأسعار المواد الأساسية بشكل دائم، واصطدم في كل مرة بالشارع المصري، وبالانتفاضة التي شكلها ١٩٧٧ («انتفاضة الرغيف» التي أسماها السادات «انتفاضة الحرامية»). وتكرر الأمر مع مبارك وبورقيبة (١٩٨٢) بعد ذلك. أنور السادات كان بالتأكيد أقل وحشية من الجنرال بينوشيه في قمع الشارع، بل عمد إلى التراجع عن أكثر القرارات التي اتخذها.

مقارنة مع أمريكا اللاتينية

لم تنته الثمانينيات من القرن الماضي حتى بدأت أميركا اللاتينية والمنطقة العربية وأوروبا وبعض دول شرق آسيا العالم تنفذ مبادئ الليبرالية الاقتصادية، من خلال وصايا «توافقات واشنطن» (Washington Consensus). فتخلت أميركا اللاتينية عن ديكتاتورياتها لسلطة أنظمة ميمينية متواطئة مع الولايات المتحدة، عمدت إلى فتح الحدود، والخصخصة، والتخصيص بالتصدير للولايات المتحدة. فكانت نتيجة ذلك ما سمي «العقد الضائع». إذ زامت أميركا اللاتينية الديون من دون أن تتمكن من تصنيع البلاد، وارتفع النمو الاقتصادي الجني على الاستهلاك، تماماً كما حصل في تركيا منذ سنة ٢٠٠٦. بينما كانت النخبة العربية هادئة (من الناحية الاقتصادية)، والدول غير مدينة للخارج، والحقيقة أن «العولة الليبرالية» استلزمات أن تخرب بشكل نسبي الديكتاتوريات في المنطقة العربية في التسعينيات، إلا أن أثرها كان محدوداً جداً، إذ أن الرساميل الأجنبية لم تدخل إليها بكتافة، وبقيت محصورة في القطاع المالي والسياحي، من دون أن تطل بشكل واسع القطاعين الصناعي والزراعي. أما الانفتاح الحدودي، فبقي محدوداً جداً، ولم يتعد استيراد بعض المواد الاستهلاكية من سيارات وحديد وثياب... الخ. كل ذلك، فعندما حصلت الأزمات في أميركا اللاتينية - التي حولت كل الأنظمة تقريباً إلى أنظمة يسارية معادية للولايات المتحدة - لم تطل هذه الموجة الأنظمة العربية في العقد الماضي، فبقي «الفرعون فرعوناً والمك ملكاً» في قيادة الدول.

متغيرات

هذه الحماية الشعبية للانتظمة العربية في العقدين الماضيين لم تكن لتصمد طويلاً أمام فلات متغيرات أساسية أدت إلى زعزعة أرضية كل الأنظمة العربية غير النفطية:

١ - بسرعة مذهلة، سمحت الخصخصة وفتح الحدود للمواد الاستهلاكية بظهور طبقة جديدة من الأغنياء غنى فاحشاً (تعد ثروتهم بمليارات الدولارات) في كل الدول العربية، وهي ثروات مشاركة للرساميل الأجنبي، إذ أن أكثرهم وكلاء للهايفت النقال، والبناء العقاري، والسياحة، والمصارف، أي كل ما ليس له علاقة بالقطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية، حيث بقيت هذه الأخيرة تعتمد إلى حد كبير على القطاع العام ورأس المال الوطني الخاص. وهُشمت القطاعات المحلية الإنتاجية وانخفض نصيبها سريعاً من الدخل القومي. تمت تلك التحولات بعمارة صندوق النقد الدولي الذي كان مادحاً في كل تقاريره لكل الأنظمة العربية، ويشجعها على تمكلمة وتسريع المشوار الليبرالي.

٢ - ارتفاع أسعار الطاقة من نفط وكهرباء وغاز... بشكل كبير وسريع بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨. وقد أقر ذلك الدول غير النفطية، خاصة أن الدعم والمساعدات الحكومية تذهب لدعم هذا القطاع، ويذهب الباقي لدعم المواد الغذائية.

٣ - الأزمة الكبيرة التي عصفت في كل الكرة الأرضية العام ٢٠٠٨، والتي أدت إلى انخفاض تصدير البلدان غير النفطية والرساميل الداخلة.

نتائج الحلقة الأولى من الليبرالية

إذا أضفنا إلى كل ذلك الفساد الكبير الذي حصل على كل المستويات، نخصل أن أحد أسباب الانتفاضات العربية التي وقعت منذ عامين، هو

سمحت الخصخصة وفتح الحدود للمواد الاستهلاكية بظهور طبقة جديدة من الأغنياء في كل الدول العربية، وهي ثروات مشاركة للرساميل الأجنبي، وكوكلاء للهايفت النقال، والبناء العقاري، والسياحة، والمصارف، أي لكل ما ليس له علاقة بالقطاعات الإنتاجية، التي بقيت تعتمد على القطاع العام ورأس المال الوطني الخاص. وازداد الشرح بين الفئات التي يعتمد عيشها على الداخل والفئات الأخرى المعتمدة على الخارج.

العزل السياسي في ليبيا؟ لفئة معينة ولفترة محددة

محصورة بيد «المؤتمر الوطني العام» وحده، الذي يجدر به العمل على إجراء انتخابات الهيئة التأسيسية لوضع دستور «ينص صراحة على العزل السياسي كاستثناء يقع على حق ممارسة الحقوق السياسية». ويستند كندير في اقتراحه على السابقة الدستورية التي عرفتها مصر حول الموضوع نفسه، المتجسدة بالمادة ٢٤٦ من الدستور الجديد التي تمنح قيادات «الحزب الوطني» المخحل من ممارسة العمل السياسي، والترشح لانتخابات الرئاسية والعمل التشريعية لمدة عشر سنوات من تاريخ العمل بالدستور.

وعلى أهمية الإجراءات القانونية المطلوبة لتعمير مشروع قانون العزل السياسي، يتبقى مسألة معايير وضوابط «العزل» أهم من الإجراءات الشكلية. لذلك يخصص كندير جزءاً من مطالعته للتحذير من الوقوع في خطأ شمول جزء كبير من الشعب الليبي، ممن ارتبطوا بالنظام القديم بروابط وظيفية من دون أي رابط أيديولوجي، وميزر كندير هو أن «ليس كل من ارتبط بالنظام السابق برابط وظيفي أسهم أو أعان على الفساد في تلك الفترة». وفي السياق، يذكر الأستاذ الجامعي بأن النظام السابق أوكل بعض المهمات للعدد من الخالصين للوطن» بسبب حاجته لئيل هؤلاء، وكان دافع هؤلاء لقبول مثل هذه المهمات الرغبة في إصلاح ما يمكن إصلاحه، وعدم ترك المجال مفتوحاً لزيائنية النظام الفاسد. تذكير يختمه كاتب الدراسة بتحذير من أن يتم شمول

دخلت ليبيا في مرحلة البحث عن معالم نظام دستوري جديد، تسعى فيه إلى إصدار قانون «اجتثاث» يمنح المقربين من النظام السابق من تولي مناصب عامة. ويدرس «المؤتمر الوطني العام» في ليبيا (بمبادرة البرلمان) منذ فترة، احتمال إصدار مثل هكذا قانون تحت اسم «قانون العزل السياسي». فما مدى دستورية قانون مماثل، وإلى أي درجة يتوافق مع مبادئ القانونيين الليبيين والدولي؟

يستهل الخبير القانوني الليبي، عادل عبد الحفيظ كندير، دراسته عن هذا الموضوع بالتحذير من عقبة رئيسية تواجه مشروع القانون المذكور في حال تم إقراره: فقد قضت أحكام الإعلان الدستوري الليبي الوقت لعام ٢٠١١ (الذي وضع بعد سقوط القذافي)، يتمتع الليبيون بحقوقهم السياسية على قدم المساواة «من دون أي استثناء...» من هذا المنطلق، يشير كندير إلى النتيجة القانونية المترتبة على هذا البند. فالحدث عن العزل السياسي في المرحلة اللاحقة هو «نوع من هدر الوقت والجهد»، كون «المؤتمر الوطني العام» سيطعن بعدم دستورية قانون العزل السياسي حال صدوره أمام المحكمة العليا. وبحسب صاحب هذه الدراسة، ستجد المحكمة نفسها ملزمة بقبول الطعن في الشكل والموضوع بسبب مخالفة أحكامه للمبادئ المنصوص عليها في الإعلان الدستوري. وهذه عقدة قانونية لا يرى كندير حلاً لها إلا في الإسراع بوضع دستور جديد للبلاد، وهو مجال لإجراءات تبقى



الحقيقة وراء المفتش سرور

توفي منذ يومين الأديب الكبير محمود سالم، الذي اهتم بالكتابة للأطفال، مستلهما قصة «الغامرين الخمسة»، مغرّباً إياها بشكل خلاق، ومثشاً شخصيات لا تنسى. ثم عاد إلى ابتداء «الشياطين ١٣» حين ترك القاهرة إلى بيروت بسبب الاضطهاد السياسي أيام السادات. وهذه تحية له من نائل ومخولف

القصص، هذا الأسبوع، الله يرحمه). كيف تعرّف هذا البطل الخارق، البطل المدني، على الشرطي؟ يعني كيف وصل ميكي مثلاً إلى مين مديرية أمن مدينة البط ليطلب مقابلة المفتش سرور ليقتعه أنه مغامر ذكي يقوم بالقبض على الجرمين، وأولهم دنجل؟ وكيف وفق المفتش سرور، وهو الكلب في قصص محمود سالم، بالفار الصغير الذي يريد الإيقاع بكلب آخر، هو دنجل؟ (هل لاحظ أحد الفارقة؟ كلاهما، الشرطي والكلب، ينتميان لفصيلة الكلاب). سنتقرض أن شرطة مدينة البط أكثر ديموقراطية في تعاملها مع هذه البلاغات من نظيرتها المصرية. السؤال الأهم هو: عندما تعرّف تختخ على المفتش سامي لأول مرة، هل قال له إنه كؤن فريقياً من أصدقائه اسمه فريق «الغامرين الخمسة» يتكلمون به الجرائم الغامضة التي تحدث في حي العادي؟ لتتخيل الحوار قليلاً. تختخ تعرّف المفتش سامي بنفسه، ويقول له إنه أقام مع أصدقائه فريقياً بطارد الجرمين في حي العادي. طبعاً أي يطلب المفتش سامي منه أن يهتم بدروسه أكثر. سيحول له تختخ إنه وأصدقائه يقومون بتلك الغامرات في فصل الصيف حيث الإجازة المدرسية، سيطلب منه المفتش سامي أن يحل عن دماغ أمه لأن البلد مش ناقصة يا روح أمك، وكل يوم والتاني إضراب، وناس يتهمج عن الداخلية، أصلها مش ناقصة قرف على الصبح، ولكن تختخ الصور سيخبره إنه استطاع مع أصدقائه القبض على شخص يخيف السكان، ويرتدي ملابة سوداء كي يقنعهم أنه شبح. هنا سيطلب المفتش سامي من الشاويش قرف أن يضع تختخ في الحجز لمدة يومين كي يوفر البيئة المناسبة له، يتعامل مع الجرمين براحة، يطاردهم الأشرار براحة، يعيش حياته بقى.

ثار في مصر جدل كبير بين شعاري «الشرطة في خدمة الشعب»، و«الشرطة والشعب في خدمة الوطن»، ولكن يبدو لي إن هذين البطلين، ميكي وتختخ، بالإضافة إلى بعض المصريين الأشد إخلاصاً للدولة، وحدهم يرفعون شعار «الشعب في خدمة الشرطة».



